

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضعية وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس ADER-FES ووضعية مستخدميها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تعد وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس شركة مساهمة أسستها الدولة سنة 1989 لإنجاز وتنفيذ برامج إنقاذ مدينة فاس، لكن رغم هذا الدور المهم لم ترصد لها الدولة الإمكانيات المالية اللازمة مع العلم أنها تضطلع باختصاصات عمومية واجتماعية ليست حتما ذات مردودية مالية، كما أن الوكالة اشتغلت منذ إنشائها بدون قانون أساسي للمستخدمين، بحيث كانوا يتقاضون تسبيقات عن الأجور منذ 1991 إلى غاية مارس 2002 تاريخ دخول قانون المستخدمين المتجاوز أصلا حيز التطبيق وبقيت متأخرات أجورهم للسنوات السالفة رهينة بوجود السيولة المالية حتي سنة 2014 حيث تم تسديد الديون دون اقتطاع واجب التقاعد (حصة المشغل وحصة الأجير)، كما أعدت تحيين لقانون المستخدمين المتجاوز دون نتيجة، وقد تم تحيين قوانين عدة مؤسسات وطنية حديثة العهد.

لذا نساألكم السيد الوزير، عن الإجراءات العاجلة لأداء واجب التقاعد 1991-2002 وإخراج قانون المستخدمين محفز وجذاب يحفظ الكرامة والعيش الكريم.

وعليه، نساألكم السيد الوزير، عن تحويل الوكالة إلى شركة التنمية الجهوية، وما مصير حقوق أطر ومستخدمي الوكالة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

خديجة الزومي